اسئلة على حساب العقل؟:

قراءة في الاستفتاءات السياسية للمشاهدين على الفضائيات العربية

حمدان حمدان*

■ هكذا نتصور، دون شذعور بالفارق بين الصورة والمتصور الواقع وانعكاساته في الفكر الطفولي للانسان فمنذ فجر الخليقة الاول، او منذ تعرف الانسان الى عقله وهو ما فتئ يعيش حالة سؤال جوال.

انه على سبيل المثال، يبدأ من المحسوس الى المجرد، في نفسه وشخصنة طبيعته ذات الادغال المجهولة، وآياتها المتقلبة في سلامها وحربها، لمعان برقها وقصف رعدها، اعاصيرها وطوفانها، جبالها وقيعان اوديتها.. بل واحيائها من الارض الى السماء، ومما يصلح ليكون (طوطما) مقدسا جالبا للبركة والامان.. ثم يعود ليتساءل عن كنه هذا الطالع من بطن الارض، شجرة باسقة عملاقة، ترتوي بماء سائغ لذة للشاربين، او هي نبتة صغيرة طرية وضعيفة تذروها الرياح، فاذا اقترب من البحيرات والانهار، الفى مخلوقات لا تفسير عنده لضرها او نفعها بل وكيف تعيش؟!

وفي تأكيدنا على مملكة السؤال في تاريخ الانسان، يمكننا الافتراض، بأنه منذ ان تعرفت مغامرة العقل على بكورات العلم، فان العلم نفسه، كان قد تولد بتحريض سؤال، ففي العلوم الوضعية، فان الفرضية هي سؤال، والبرهان هو جوابها، كذلك هي التجربة مئات المرات، على السؤال المتعلق بكروية الارض مثلا، وفي الفلسفة فان السؤال المبكر، كان يقع في صيغة ثنائية متضادة، ايهما اسبق في الوجود، المادة ام الوعي، وفي الاديان، فان هناك مئات الاسئلة التعجيزية من شعب اسرائيل لنبي الله موسى، وفي المسيحية اقرار لسؤال مسبق (ان دخول جمل من ثقب ابرة، ايسر من دخول غني ملكوت السماوات».. وفي الاسلام كثافة اسئلة لا عد لها (افلا تعقلون، افلا ينظرون،..). وفي محاورة سيدنا ابراهيم عن الخالق، اهو الشمس ام القمر.. ما يجعل المحاورة في تاج مملكة السؤال.. ليس لشيء، بل لأن السؤال بهدف طلب الحقيقة المجردة، يختلف تماما، عن السؤال المشكل بهدف طلب جواب مسبق ومقرر، وهذا ما تعمد اليه معظم قنواتنا الفضائية، ربما بدون استثناء، فقد مضى حين من الدهر، ومنهاجية قنواتنا تفر الى استقطابات ثنائية اقليمية عربية مضمرة، او انها تفر الى ما يرضي سيد العالم العربي في واشنطن.. حتى كاد السؤال البيزنطي عن الدجاجة والبيضة، يلتهم معظم فضائياتنا من ابراج الحظوظ الى سوبر ستار وما بينهما ساعة بقرب الحبيب. لا اعتراض لنا على سويعات ترفيهية قد تفلح في اخراج المواطن العربي من همومه الحياتية والسياسية، فهذا ليس جوهر خطابنا المطلوب، بل ان ما نذهب اليه، هو طلب السيادة العقلية لملكة السؤال، فان صواب السؤال يستتبعه صواب الجواب، فان كان السؤال ميتافيزيكيا كان الجواب من ذاته، وان جال السؤال في البراني من قضايا الأمة، جاء الجواب برانيا، ولو كان السؤال في حقل العلم، لكان الجواب من نسيجه، حتى لو جاء بهامش خطأ علمي ممكن.

في فضائياتنا العربية ثمة برامج حوارية استفتائية، لا تشكو من قصور المعرفة بل والثقافة العالية، لكنها تشكو من تدوير المربع في السؤال واليكم بعض الامثلة من الذاكرة:

ـ فضائية عربية تسأل سؤال البريء: هل ما يجري في العراق مقاومة ام ارهاب؟!

ثم ليأتي التصويت ـ على طريقة الاطياف العراقية ـ نصف او اكثر الى جانب الوصف بالارهاب، ونصف او اقل الى جانب الوصف بالمقاومة!

وهناك اسئلة اخرى من فضائيات اخرى:

ـ هل ما زالت القضية القومية على قيد الحياة، ام انها ودعتنا الى غير رجعة، ثم ليأتي التصويت عن غالبية تقول بموت القضية القومية! وسؤال آخر:

هل ما جرى في العراق، تحرير ام احتلال؟

ثم ليأتي التصويت على هوى المكونات العراقية، او على هو اكثرية من خارج العراق سيان. ولا يهمنا في هذا المقام نتائج التصويت مهما كانت، لا ازدراء بالديمقراطية او استخفافا بالعددية المصوتة، بل ربما، على الكيفية الخفية للاداء، كذلك امكانيات عموم الناس على استخدام وسائل الاتصالات المختلفة. ومع اننا قد نوافق على جميع نتائج التصويت الا ان الأهم هنا طريقة انشاء السؤال للاجابة عليه.

ففي الامس القريب (الثلاثاء 25 نيسان ـ ابريل 2006)، كان السؤال في فضائية الجزيرة: هل تؤيد امتلاك ايران للقوة النووية؟ فيما جاء الجواب المرافق، بنسبة تزيد على ثمانين بالمئة، ثم ليظهر المحاور العراقي السيد سرمد عبد الكريم، بهيئة المغلوب، امام الاستاذ المفكر انيس النقاش.

وما نريد الاعتراض عليه، هو صيغة السؤال، حيث قدم منفصلا مجردا عاريا.. عن جدلية الربط، بين سياسات ايران العربية او الاسلامية، وبين سعيها (وحقها) في امتلاك قوة نووية، خاصة في منطقة تعوم اسرائيل فيها، على اكداس من صواريخ نووية بعيدة او متوسطة او قريبة.. تصل الى دمشق، مثلما تصل الى عشق اباد!

وباستثناء مصالح نظامية رسمية عربية او غير عربية، فان احدا من العرب المسلمين، لا يعترض على امتلاك المشروع الايراني للقوة النووية، بل هو يؤيد ذلك، وقد سبق لنا ان كتبنا، مقالة مطولة في «القدس العربي» (الشهر الاول من العام 2006) بعنوان: (كلمة سواء بين الملف النووي الايراني والموقف من العراق) وكان مما اكدنا عليه (اننا لا نقبل لايران او نظامها السياسي، ان يقعا في براثن الاذى الامريكي، مهما كانت الذرائع، بل نجد من واجب كل عربي ومسلم، ان يهب لنجدة ايران في نزاعها النووي مع العالم الغربي، فايران لا تمنع عنها القدرة النووية، لانها ايران، بل لانها البلد المسلم المطلوب عزله عن الحداثة) ولو قرأ اولو الأمر من المشرفين على البرنامج، هذه المقالة، لادركوا ان قوميا متهما بالشوفينية العربية، يطالب بنجدة ايران في نزاعها النووي مع الغرب، وكان بمقتضى هذا الفرض، وفي سبيل العدالة على الاقل، ان تنبثق اسئلة اشتقاقية عن السؤال الاساسي، فالمسألة الشائكة بالنسبة للعراقيين والعرب عموما، لا تكون في تأييد او عدم تأييد حق ايران في استحواذها على الطاقة النووية، من حيث انه السؤال الذي يجد جوابه من تلقائية صياغته، لكنه السؤال الذي كان من واجب الاستاذ نقاش، وهو المناضل والمفكر العربي، ان يضعه في مكانه التاريخي، فالاستاذ نقاش كان فرحا وهو يجد السؤال يقع في حضنه ثم ما اعتم ان تمسك به وخاض في حقله.

وكما اننا لا نعترض ـ بل نؤيد ـ امتلاك ايران للطاقة النووية، ورفض تعرضها للتهديد الخارجي، فاننا نعترض على سياسات ايران العراقية، بل نصل حد الاتهام بشبق السيطرة على العراق، وربما الى ما وراء العراق، وينطلق سؤالنا البديل: هل تؤيد السياسات الايرانية تجاه العراق.. والخليج؟! حيث التصويت قد يجيء مختلفا ومقلوبا هذه المرة.

فأنت لا تستطيع تحييد شمولية الموقف، باجتزاء مقطع عن سياقه، ففي مثل هذا الفرز تقع اختلاطات قبلية ومحمولة عن جماع الموقف الايراني امام العربي الذي لا يستطيع ان يكون محايدا، ففيما ايران ما زالت قابضة على شط العرب العراقي، وفيما هي ما زالت قابضة على عربستان مع سياسة تمييز، وفيما هي تعتبر الجزر الاماراتية من املاك فارس.. وفيما هي تفعل ما تفعله في العراق المحتل، دون حاجة الى براهين.. فان السؤال يأتي (على حق امتلاك ايران للطاقة النووية) فكيف يمكن لهذه الاختلاطات الا تقع في حساب التصويت؟!

فالطاقة النووية الايرانية، ليست هما شعبيا عربيا، اذا جردت ايران من مواقفها الاشكالية تجاه العراق، وقد لا تكون هذه الشواهد التاريخية الملموسة، في موقع اهتمام، اذا قورنت الثورة الاسلامية وهي تمارس حالات براغماتية خفية مع الشيطان الاكبر، اذ ماذا يمكن ان نصف موقف ايران من الاحتلال الامريكي لافغانستان؟! ماذا يمكن ان نسمي موقف ايران من تمرد الجنوب العراقي في اذار (مارس) 1991، وقد ازدلف مع المتمردين آلاف مؤلفة من الحرس الثوري، فيما العراق في حالة حرب ضد الحلف الثلاثيني الذي يقوده الشيطان الاكبر؟! ماذا نعلق على قول رفسنجاني بأنه (لولا ايران لما تمكن الامريكيون من احتلال العراق!). ثم من الذي منع الجزء الاعم من شيعة العراق (بوصايا افتائية) من التعرض للغزاة او مقاومتهم؟! فالمشهد العراقي كان واضحا منذ بداية الغزو، اذ طبقا لفتوى ذات منشأ ايراني، فان (المقاومة السلمية) هي الشعار المرفوع، وحتى هذا فانه من اجل بياض السجل، اذ ما حدث على ارض الواقع، هو انه، لا مقاومة ولا سلمية، فاضافة الى ارغام جيش المهدي على القاء سلاحه، بل والتجوال مع صناديد صولاغ، لثقب رؤوس شباب الاعظمية، بل وطوال مرحلة الحوزة التي كان السيد مقتدى الصدر، يطلق عليه ـ استنكارا ـ صفة الصامتة.. فقد تم تمرير (تحت شعار المقاومة السلمية) جميع حلقات اللعبة الاحتلالية، بدءا من مجلس الحكم الانتقالي الذي نصفه من الشيعة على هوى ايران، ومرورا بالانصياع لقانون ادارة الدولة العراقية (من وضع بريمر وطاقمه القانوني اليهودي)، ثم الى الانتخابات والجمعية ورد السيادة فالحكومة فالدستور.. وكل هذه (الانجازات) في ظل احتلال واطالة بقائه. اما الدفع بمسؤولية الانظمة العربية ولا مسؤولية ايران في احتلال العراق (الاستاذ نقاش وقبله شمس الواعظين وكل الآيات والمجتهدين في مناصب العراق الاحتلالية) فانه لا خلاف عليه، فالدفع في نصف حقيقة نقاش، يجري عن مرحلة ما قبل الاحتلال، لكن السيد نقاش، يتملص من الحديث عن دور ايران ما بعد الاحتلال، وقد عاتب مسؤولون ايرانيون واشنطن، لعدم قبولها بالتنسيق المسبق في غزو العراق، كما جرى الحال في افغانستان. لقد فتحت انظمة خليجية اراضيها لاستقبال مئة وستين الف جندي امريكي (بواقع ست مناطق تحشد عملياتية واربع قواعد انطلاق على شكل رؤوس جسور) لغزو العراق ونهبه وتدميره والدوس على كرامة شعبه، اما الدور الايراني بعد الاحتلال، فقد جاء مصدقا لما يبتغيه الاحتلال نفسه، وفي المقاربة، فان عار تمرير الغزو وتسهيله، هو المكافئ العملي لمنع مقاومته، والفارق التشريفي بين دور رسمي عربي مهين، ودور ايراني بريء.. لا يقوم الا في عقل انحيازي مسبق، او ربما بمؤثرات اغوائية اخرى، اذ لا يعقل ان تقوم مبادرتان ملحوظتان، على لسان السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الاعلى الايراني بامتياز، تقول احداها بالتعويض على ايران بمئة مليار دولار من اموال العراق، جزاء حرب صدام ضد ايران، فيما تقول المبادرة الثانية، باقتراح مفاوضات امريكية ـ ايرانية في بغداد، والحال فان طهران التقطت المبادرة الحكيمية بعد سويعات من اطلاقها، فيما (الهيبة) ابعدت واشنطن ثلاثة ايام فقط، لاعلان قبولها!

الا تدخل موافقات ايران وامريكا على مبادرة طرف ثالث هو الحكيم، في مفهوم الصفقة على حساب العراق؟!

تلك هي ثنائية مشكلات عيانية، تاريخية ومصيرية، تتصل بصميم العلاقة بين العرب وايران، فاستحواذ الطاقة النووية، ليس من المسائل المرشحة للتصويت، لان من يريدها سيتابعها، وان من يمتلكها لا يتنازل عنها، فضلا عن كونها جزئية ناشئة على طريق وعورة العلاقة بين الشعبين منذ البويهية الاولى مرورا بالصفوية والقاجارية وانتهاء بالحكيمية المحدثة!

وعليه فان السؤال لا يكون في (نوافق او لا نوافق على دخول ايران في النادي النووي العالمي)، بل في استفتائنا على خروج او عدم خروج ايران من النادي العراقي العربي.. وبعدها سنرى نتيجة التصويت كيف تكون لا في العراق فحسب، بل ومن المحيط الى الخليج.. فالجزيرة محطة فضائية عربية تبث من قطر، وليست فضائية سياحية تبث من موناكو، فهي مدعوة، بصفتها الوحيدة، للامساك بقضايا مصير الأمة، وليس في انتاج اسئلة خارجية مصممة على قياس جواب بديهي ومطلوب، ونحن العرب لا نريد وليس في نيتنا زرع شقاق مع ايران، فلتمتلك ايران طاقة نووية بل وصواريخ مزودة بقنابل نووية، اما صراخ أهل الحكم في الخليج العربي، فليس اكثر من وكزة امريكية، فيما يموت الحراك امام اسرائيل، التي تمتلك النوويات الابادية حتى الناب.

فاذا كانت ايران دولة لها مصالحها، الى درجة الغوص في قيعان براغماتية صريحة، حيث الدولة باتت بديلا عن الثورة، فمن الطبيعي ان نرفض ان تكون هذه السياسة على حساب أمتنا ومصالحها، وهذا ليس عداء لايران، بل هو الوقوف مع وجود امتنا ومصيرها، وما قول السيد نقاش، بان عربستان، جزء من مكونات الاقوامية الايرانية، مع افاضته في اطناب متحد مجتمعي ايراني، يعيش وافر السكينة والسعادة في ابهاء ولاية الفقيه، بأكثر من مصادرة على حساب الواقع والحقيقة، فعربستان هي الجزء التاريخي من الجنوب الشرقي للعراق، وعمرها الايراني، لا يتجاوز عمر العالم من الحرب العالمية الاولى وحتى الآن، اي اطول من عمر اسرائيل بربع قرن فقط، فكيف باتت عربستان من المكونات الاقوامية الايرانية، الا اذا اصبحت اسرائيل جزءا من المكونات الاقوامية في نسيج المنطقة!

ان المطلوب، هو اسئلة تقع في اس الهم العربي، وليس تحميلا مضافا عليه.

* كاتب من فلسطين يقيم في سورية

«شكو ماكو ياسعادة السفير؟»:

لقطات من العراق تحت الاحتلال

جمال محمد تقي*

■ يتجاور مقر عمل المندوب السامي الامريكي في العراق، السفير زلماي خليل زاد، مع مكتب الرئيس العراقي المدور جلال الطالباني في المنطقة الخضراء، واصبحت لقاءاتهم شبه يومية، واغلبها يتم في مقر عمل زلماي، وعندما يتطلب الامر ظهورهما معا امام وسائل الاعلام، يذهب السفير الى مكتب الرئيس، لاطلاق التصريحات المناسبة والتي تتلائم مع التوجه الذي يصوغه السفير بطبيعة الحال، ولكونه مطلع يوميا على كل التطورات في شتى ارجاء العراق ومحيطه، اما الرئيس فهو متلقي متفاعل، وهو في احسن الاحوال يملك معطيات متأخرة في الزمن والاحاطة، لان مصادره هي عيونه في المنطقة الخضراء، وعيون بيشمركته في جزء من شمال العراق، وهذه المصادر لا تؤدي الغرض المطلوب في حالة معقدة ومركبة كالحالة العراقية.

لقد اعتاد سعادة السفير على سؤال ملاطفة حقيقي وتقليدي من الرئيس في بداية كل لقاء يجمعهم على انفراد، شكو ماكو ياسعادة السفير؟ فيرد عليه السفير بلكنة فارسية مستعربة، سيادتكم اعرف! فيباشره الرئيس: يا عيوني اذا انا اعرف فأنت من عرفني، هات ما عندك. وهكذا يتجاذبان الحديث بأريحية وحميمية، يستثمرها السفير في ارسال الرسائل المحرجة والحساسة، لما تحمله من مضامين تتناقض تماما مع ما هو معلن، من صور السيادة والاستقلال الكامل وفصل السلطات وهيبتها، التي يفترض ان يتمتع بها اصحاب المناصب العراقية السيادية، على اقل تقدير!؟.

في اليوم الذي هبطت به طائرة رامسفيلد، وبعدها رايس في زيارتهما الاخيرة لبغداد، زار سعادة السفير، الرئيس، قبل ذهابه للمطار لاستقبال رايس، فدخل عليه ملقي التحية: السلام عليكم، رد الرئيس: وعليكم السلام، وقام مصافحا اياه وظل ماسكا بيده وهو يقول مبتسما:

شكو ماكو ياسعادة السفير؟ شنو صاير؟، استغرب السفير من السؤال الثاني، واجابه: تمام

تمام كل شيء تمام، سيحضر السيد رامسفيلد والسيدة رايس للمساعدة في الاسراع بتشكيل الحكومة الجديدة، فسأله الرئيس: ومتى يصلون؟ فاجابه السفير: رامسفيلد قد وصل فعلا وعنده اجتماع مع بعض المسؤولين العسكريين، اما رايس فسوف تصل الان، فقال له الرئيس: اخبرني اذا ارادا اللقاء بي، السفير: طبعا طبعا ياسيادة الرئيس!؟

في كل عزاء يلطم!؟

تندر احد اعضاء قائمة الحوار الوطني، وهو يتبادل الحديث مع زميل له من النواب الصدريين على الحرص الذي يبديه السفير زادة للحضور والمشاركة الشخصية الدائمة، في كل حوار او اجتماع او مناسبة بين الجماعات العراقية، فقال: يا اخي هذا الرجل «اي السفير»، الا يمل، الا يكل، هو في كل عزاء يلطم؟

فرد عليه زميله ساخرا: ماذا تقول يا ابو علي؟ انه هو ولا غيره، صاحب كل مجالس العزاء هذه، وله الحق ان اراد، في تلقي العزاء، نيابة عن كل العراقيين!

فاردف ابو علي قائلا: والله هو يملك اخلاصا لوطنه نادرا ماتجده عند اكثرية الحاضرين!

فقال زميله: لو كان كلامك مقلوبا لما وجدته بيننا!.

عراك نسائي على منصب سيدة العراق الاولى!

هناك نسبة عددية لا يستهان بها من زوجات، وقريبات، و من نساء حاشية المسؤولين العراقيين الجدد، يعملن من اجل نيل حصة معقولة لهن، في زحمة الجدل الدائر حول توزيع المناصب الحكومية، بين القوائم المشاركة في عملية المحاصصة الفاعلة في العراق، على قدم وساق وجذع ورأس، وعلى مرأى ومسمع وحواس الجميع!

عقدت نخبة منهن، وبمساندة عدد اخر من نجمات منظمات المجتمع المدني، اجتماعا استثنائيا، لغرض الخروج بصيغة ضاغطة، لاشراك عدد منهن في توزيع المناصب المهمة، وليست الهامشية، كوزارة حقوق المراة!.

انبرت السيدة صفية السهيل وهي زوجة لوزير حقوق الانسان الاسبق والناشطة في قائمة علاوي، واطنبت في شرح اهمية نيل المراة للمناصب السيادية، وحقها الذي يؤكده الدستور، ودورها ووزنها الاجتماعي وكفاءتها، اضافة الى عددها في مجلس النواب، واكدت ان كل ثالث اسم في جميع القوائم كان من حق النساء، وتسائلت: اذن اين هذا من توزيع المناصب، هل نحن مجرد ديكور؟ واقترحت على الاجتماع تبني مطلب نائب رئيس الوزراء، كمنصب ملائم، لتشغله سيدة يمكن الاتفاق عليها في هذا الاجتماع.

لقد ساندت هذا المقترح وباركت وجهته السيدة رند رحيم، سفيرة العراق السابقة لدى امريكا.

وبعدها اخذت السيدة نسرين برواري وهي وزيرة بحكومتين متتاليتين، الكلام قائلة: يا اخواتي حتى المنصب الرمزي لسيدة العراق الاولى قد حرمونا منه، نحن يجب التأكيد على اهمية هذا المنصب معنويا. ردت عليها سيدة من الائتلاف قائلة: ان هذا المنصب من احقية زوجة رئيس الوزراء كونه الحاكم الفعلي للبلاد، ثم ان السيد رئيس الجمهورية لا يشجع زوجته على تولي هذا المنصب وتداول هذا اللقب، اما عن رئيس الوزراء فانا لااعتقد انه يحلل مثل هكذا منصب، وبالتالي فان هذا اللقب قد فات على السيدة برواري بكل الاحوال.

فردت عليها برواري قائلة: ماذا تقصدين؟ هل انا اركض وراءه، عيب هذا الكلام.

فتدخلت السيدة جوان فؤاد معصوم وهي وزيرة وابنة للسيد فؤاد معصوم القيادي في القائمة الكردية قائلة: نحن نساء القائمة الكردية لنا حصص مضمونة لكن «الويه على نساء القوائم الاخرى»، واما بصدد مقترح الاخت صفية فانا اسانده، اذا ساندت هي فكرة الخروج من حصر لقب سيدة العراق الاولى بزوجات الرؤساء، بل يتم تعيينها من قبل جمعية عمومية نسوية للصفوة النسوية في العراق.

فتدخلت سيدة اخرى من الائتلاف قائلة: هذا «اشلون حجي» لايصح اصلا لانه يخالف كل الاعراف التي سمعنا بها، منصب السيدة الاولى يجب ان ينحصر باحدى زوجات رئيس الوزراء والا فلا.

لقد انتبهن جميعا باستغراب للعبارة لاخيرة، وقلن مرة واحدة «شنو» ماذا؟ لالا هذا كلام لايستقيم مع نضالنا ضد تعدد الزوجات، وقالت احداهن: عرب وين طمبورة وين؟

احتدم الجدل والخلاف وكادت الامور تصل لعراك نسائي بأمتياز، لولا الصرخة التي اطلقتها السيدة صفية السهيل زاد قائلة: من الافضل طرح الموضوع برمته على السيد خليل زاد ليساعدنا على تحقيق اهدافنا النبيلة، في التوصل لتسوية مع القوائم الاخرى بشأن منصب نائبة رئيس الوزراء، اما موضوعة منصب السيدة الاولى فسنتركه لجلسة اخرى!.

* كاتب من العراق

استراتيجية بوتين الشاملة ومقتضياتها

د. عبد العظيم محمود حنفي*

■ بدا من الواضح من تحليل تطورات أحداث الأشهر القليلة الماضية ان روسيا تحت زعامة فلاديمير بوتين تسير في اتجاه معين بعدما تم اصلاح النظام الذي أنشئ خلال حكم يلتسين، وهو النظام المسمى «الرأسمالية الاوليغارشية» (أي النظام الذي يخدم زمرة من أصحاب المال والنفوذ) بحيث صار نظاما يجمع بين دور الدولة في المجالين السياسي والاقتصادي، والسوق الحرة التي تمثل الدولة ذاتها عنصرا مهيمنا فيها. وسيرا على التقليد الذي أرساه المجتمع الروسي فصل نظام الحكم الحالي عملية بلورة استراتيجية تنمية البلاد سياسيا واقتصاديا وآلياتها عما يسمى بالرأي العام بغية تقليل احتمالات التلاعب بالرأي العام من قبل الجهات الخارجية. حيث ترى النخبة السياسية الروسية الحاكمة انه تبذل محاولات لزعزعة استقرار نظام الحكم في روسيا من خلال تقديم النظام الروسي في قالب النظام الفاسد الذي يمكن ارغامه على اتخاذ القرارات اللازمة تحت طائلة فرض عقوبات كفرض الحراسة على أمواله المودعة لدى المصارف الأجنبية أو من خلال تكوين ما يسمى «المجتمع المدني» بشكل غريب ودخيل على روسيا، كما ترى تلك النخبة التى ترى ايضا أنه تم فى روسيا تكوين المجتمع المدني المناسب الذي يخول السلطة حق ادارة شؤون البلاد بشكل كامل بينما يخول الشعب حق ابداء رأيه المؤثر على صناع القرار وفي موازاة ذلك أسرعت القيادة الروسية بانشاء ما يضفي الشرعية على قراراتها (المجلس الاجتماعي) وما يعزز الأمن القومي (القوانين بشأن المنظمات غير الحكومية ومكافحة الارهاب وتشكيل لجنة مكافحة الارهاب.. الخ). وفضلا عن ذلك تمكنت القيادة الروسية من حل مشكلة «المعارضة الداخلية»، اذ صار «اتحاد قوى اليمين» وما يسمى «يابلوكو» وغيرهما من الأحزاب المعارضة تنظيمات سياسية غير مهمة ليس لها تأثير يذكر في مسرح السياسة.

وفي الوقت ذاته أبرمت المؤسسة الحاكمة العليا الروسية «صفقة» مع كبار رجال الأعمال الروس الذين لا يتدخلون في شؤون مؤسسة الحكم، للمقايضة بالسماح لهم بقطف ثمار نشاطهم الاقتصادي وانماء ثروتهم مقابل ان يخصصوا جزءا منها لتنفيذ المشاريع التي تخدم المجتمع، عند الضرورة. وعرضت المؤسسة الحاكمة العليا صفقة كهذه على رجال الأعمال المتوسطين والصغار أيضا، اذ أعلن بوتين في مؤتمره الصحافي في بداية عام 2006 أن الحكومة ستخفض الضرائب التي تخص وتهم هؤلاء. وفي الوقت ذاته ازداد الضغط الذي تتعرض له روسيا من قبل الجهات الخارجية. وتصب في هذا الاطار، مثلا، مطالبات قادة جمهورية جورجيا بشأن سحب قوات حفظ السلام الروسية من ابخازيا واوسيتيا الجنوبية ودفع تعويضات لجورجيا. وفي مواجهة ذلك وجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مساعديه بالعمل على وضع آلية لممارسة ضغوط داخل الولايات المتحدة بغية تحقيق المصالح الروسية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. وبدأ هذا العمل منذ بداية عام 2006. مما دفع مستشاري ومساعدي الرئيس الروسي للعمل على تشكيل «مجموعة اللوبي» في الولايات المتحدة، ومعروف ان الجفوة بين فلاديمير بوتين وجورج بوش ترجع الى مجموعة من القضايا الخلافية أهمها تعثر المفاوضات الروسية مع الولايات المتحدة بشأن انضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية وحول ايران، والوضع في الشرق الأوسط وعمل واشنطن على توطيد مواقعها في الساحة السوفييتية سابقا. وبات معلوما أيضا ان القيادة الروسية تنوي استخدام «مجلس التعاون الاقتصادي الروسي الأمريكي»، وهو منظمة غير حكومية، كعنصر رئيسي في تنفيذ السياسة الروسية في الولايات المتحدة. وتعتزم القيادة الروسية الاستعانة، اضافة الى خزينة الدولة، بعدد من الجهات الاقتصادية الروسية في تمويل أنشطة مجلس التعاون الاقتصادي الروسي الأمريكي. ولم ينف المسؤولون في المجلس الروسي الأمريكي وجود خطط لتنشيط المنظمة في الولايات المتحدة. ووصف رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الروسي، ميخائيل مارغيلوف، الخطة التي وضعتها القيادة الروسية العليا بأنها منطقية وصائبة، وقال انه يرى ضرورة ان يعمل محترفون على تحقيق المصالح الوطنية في الخارج كما أنه يرى ضرورة الاستعانة بمواطني الدول المعنية. أما في روسيا فينبغي، في رأيه، تشكيل هيئة لتنسيق الجهود المبذولة في هذا الاتجاه. وتسعى النخبة السياسية الحاكمة في روسيا الى تبديد الفكرة الحالية عن روسيا بأنها تسعى لأن تصبح دولة اوروبية وبدلا من ذلك يتم التأكيد على ان روسيا لم تكن أبدا تسعى لتصبح جزءا من أوروبا نظرا لادراكها أهمية كونها دولة أوراسية.

ووفقا لرؤية النخبة الحاكمة بزعامة فلاديمير بوتين فإن هناك حربا عالمية جديدة كانت قد بدأت وهي الحرب بين العالمين المسيحي والاسلامي. وظن غالبية الخبراء السياسيين والعسكريين الروس ابان ذلك أنه لا بد من اتخاذ سياسة الحياد والمواقف المتناقضة انطلاقا من التقديرات الروسية بأن العالم لن يشهد حربا بين الولايات المتحدة الأمريكية وايران على غرار النزاع الأمريكي ـ العراقي، للأسباب المالية (لأن النظام المالي الأمريكي بات يتأثر بسلسلة النزاعات العسكرية) والاقتصادية (لأن أكثرية الشركات العالمية لا تجد لها مصلحة في ارتفاع أسعار النفط وانخفاض حجم الصادرات النفطية) والسياسية (ذلك أنه يتزايد عدد مجموعات النفوذ التي تبدي عدم رضاها بما يفعله قادة بلدانها في الولايات المتحدة وأوروبا وحتى في ايران).

وترى القيادة الروسية انه من الضروري، والحالة هذه، ان تلتزم الحياد لكي لا تغدو الأرض الروسية ميدانا للحرب «الدينية». بل وتزعم تلك النخبة ومفكروها واللوبي الاعلامي المساند لها بأن بلدان العالم الاسلامي باتت تنظر الى روسيا على أنها حليف سياسي لها نظرا لأهمية دورها في مفاوضة ايران وأهمية مقترح الرئيس الروسي بوتين بشأن التوسط بين حركة المقاومة الاسلامية (حماس) وما يسمى «التحالف المناهض للارهاب». وتتزايد بفضل ذلك، اضافة الى طموح القيادة الروسية لجعل روسيا «قوة الطاقة الأعظم».

وترى القيادة الروسية انه من الضروري ان توطد روسيا مواقعها الدولية حتى لا تواجه الدولة الروسية عقبة في اقامة شركات «هرمية» في مختلف قطاعات الاقتصاد كشركة «غاز بروم» في قطاع الغاز و«روس نفط» في قطاع النفط. وأعلنت القيادة الروسية ان هدفها هو ان تصبح شركات النفط والغاز الرئيسية الروسية في عداد الشركات العشر العالمية الكبرى. الا ان الهدف الحقيقي ـ غالب الظن ـ ان يغدو أكبر عدد ممكن من الشركات الروسية قاب قوسين من أن تصبح في عداد الشركات العشر العالمية الكبرى. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد انه يتم تعزيز شركة الماس «الروسا» وشركة «افتو فاز» المصنعة للسيارات التي باتت مؤسسة تصدير منتجات روسيا من المعدات العسكرية والأسلحة «روس ابورون اكسبورت» تشرف عليها. وتم اعلان تأسيس شركة قابضة من شأنها تجميع الشركات والمؤسسات الروسية المصنعة للطائرات.

وقد انتبهت الشركات العالمية المتعددة الجنسيات الى احتمال دخول منافسين جدد الى أسواق العالم فبدأت تعمل على تقييد نشاطهم. وعلى سبيل المثال تم تحديد التعاون بين «الروسا» وشركة «دي بيرس». وكل ذلك، قد يدعو الى التأمل في ان استمرار تلك الاستراتيجية الروسية الشاملة ونجاحها قد يقتضي استمرار الرئيس بوتين لفترة او فترات رئاسية اخرى مما قد يقتضي تعديل الدستور الروسي.

* خبير الدراسات الاستراتيجية
مدير مركز الكنانة للبحوث والدراسات، القاهرة

ضباط بثياب محللين وكتّاب!:

«دروس» في الصحافة الاسرائيلية

زهير اندراوس*

■ من المسلمات ان الصحافة الحرة والنزيهة والموضوعية على مختلف مشاربها تحاول ان تصنع رأيا عاما بهدف التاثير على صناع القرار في هذه الدولة او تلك، لكن ما حدث هذا الاسبوع مع وسائل الاعلام العبرية في اسرائيل انها تجاوزت جميع الخطوط الحمراء وقامت بعملية غسل دماغ لخدمة اسيادها ولترويج السياسات الخارجية لدولتها. وبصلافتها المعهودة ووقاحتها المجوجة لم تتمكن هذه الصحافة، التي تعتمد في الاساس على مصادر أمنية مغرضة، من اخفاء فرحتها بعيد العملية الارهابية التي ضربت منتجع دهب السياحي في الساحل الجنوبي من شبه جزيرة سيناء. والمتتبع للامور لاحظ ان كتبة الاعمدة والمحللين العسكريين والسياسيين في صحافة البلاط الاسرائيلية اجمعوا في «تحليلاتهم» العلمية على ان عملية دهب هي فشل ذريع للاجهزة الامنية المصرية، وكانهم اكتشفوا من جديد امريكا. ولكن اللافت ان هؤلاء الصحافيين، او بالاحرى رهائن صناع القرار في تل ابيب، شددوا في مقالاتهم وتقاريرهم على ان الاجهزة الامنية العبقرية في دولتهم حذرت منذ عدة اشهر بان الجماعات الاسلامية الاصولية المتطرفة تخطط لتنفيذ هجوم ارهابي في مصر، وذهب بعضهم الى القول ان المصريين تلقوا معلومات قيمة عن المخطط، ولكنهم تجاهلوها.

في الحقيقة فان الاعلام الاسرائيلي العبري يتصرف بصورة مطابقة لضباط وجنود الاحتلال في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، فهم يعكسون في كتاباتهم النظرة الاستعلائية الاسرائيلية مقابل التخلف العربي، ويؤكدون بعنجهيتهم ايضا فوقيتهم ودونية العرب والمسلمين.

وقبل الخوض في هذه الظاهرة العجيبة الغريبة، نريد ان نؤكد ان عملية دهب هي عملية ارهابية حسب كل المقاييس، استهدفت العرب والمسلمين والاجانب العزل والابرياء، الذين دفعوا ثمن موالاة النظام المصري لواشنطن وتوجيهاتها، ولكن اذا اعتقدت هذه الجماعة او تلك بان نظام الرئيس حسني مبارك متورط من راسه حتى اخمص قدميه في الولاء للغرب، فما هو ذنب المدنيين الذين سددوا هذه الفاتورة بارواحهم ودمائهم ومصادر رزقهم؟

وبالعودة الى الصحافة العبرية نشير، على سبيل الذكر لا الحصر، الى ان المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، زئيف شيف، وهو المسؤول المعتمد عن تسويق المزاعم الصادرة من شعبة الاستخبارات العسكرية في جيش الاحتلال (امان)، كتب ان عملية دهب جسدت الفشل المصري في معالجة الجهاد العالمي، وبطبيعة الحال لم تخل مقالته من الاكاذيب والافتراءات والاشاعات غير المرتبطة بالحقيقة. اما روني دانيئيل، الضابط الذي يتقمص دوره الصحافي في القناة الثانية التجارية، فقد اطل علينا بوجهه المتجهم ونظراته المرعبة اكثر من العمليات الارهابية، وجزم بان تنظيم القاعدة يعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، لان اقحام الفلسطينيين في كل عملية ارهابية هو من اختصاصه، ولا يستغربن احد ان يكتشف السيد دانيئيل في المستقبل المنظور ان قاتلي ارلوزروف كانوا من اجداد المجاهد عز الدين القسام.

وعن سبق الاصرار والترصد تجاهل ضابط الصحافة بيان الحكومة «الحماسية» التي شجبت ونددت واستنكرت العملية الارهابية.

الطامة الكبرى سجلت في «يديعوت احرونوت»، اوسع الصحف الاسرائيلية انتشارا في الدولة العبرية. رونين برغمان، المصنف اسرائيليا بانه خبير ومرجع في الشؤون الاستراتيجية، كتب «تحليلا» رائعا ومميزا في صحيفته، ونعتقد ان هذا النص يستحق ان يدرس في كليات الصحافة في جميع انحاء العالم. مقاتلو حماس، اكد برغمان، شاركوا في تنفيذ عملية دهب. لماذا؟ تابعوا التحليل المنطقي البراغماني: بعد ان اوقفت حماس عملياتها العسكرية ضد اهداف اسرائيلية تحول مقاتلوها الى عاطلين عن العمل، وبالتالي فانهم انضموا الى التنظيمات الاسلامية المتطرفة في الوطن العربي لسد الفراغ، ولم نعرف فيما اذا كان هؤلاء المقاتلين قد حصلوا على مخصصات ضمان الدخل من مؤسسة التأمين الوطني. والقارئ الذي لم يصب بحالة من الغثي